

المقنعة

[605] اختلف كان الحكم فيه حكم الاغلب دون غيره. وإذا اتفق في الجنس بيع واحد بواحد نقدا، ولم يبيع بأكثر من ذلك نقدا، ولا نسيئة، وإن اختلف (1) بيع الواحد منه باثنين وأكثر من ذلك نقدا، ولم يجز بيعه نسيئة. وكل ما دخل القفيز والميزان لم يجز بيعه جزافا. وحكم ما يباع عددا حكم المكيل والموزون. ولا يجوز في الجنس منه التفاضل. ولا في المختلف منه النسيئة. [12] باب بيع المراجعة ولا يجوز أن يبيع الانسان شيئا مربحة مذكورة بالنسبة إلى أصل المال، كقولهم: أبيعك هذا المتاع بريح العشرة واحدا، أو (2) اثنين، وما أشبه ذلك. ولا بأس أن يقول: ثمن هذا المتاع على كذا، وأبيعك اياه بكذا. فيذكر أصل المال والربح، ولا يجعل لكل عشرة منه شيئا. وإذا قوم التاجر على الوسطة المتاع بدرهم معلوم (3)، ثم قال له: " بعه بما تيسر لك فوق هذه القيمة، وهو (4) لك، والقيمة لى " جاز ذلك، ولم يكن بين التاجر والوسطة بيع مقطوع. وإن باعه الوسطة بزيادة على القيمة كانت له. وإن باعه بها لم يكن له على التاجر شيء. وإن باعه بدونها كان عليه تمام القيمة لصاحبه. وإن لم يبعه كان له رده، ولم يكن للتاجر الامتناع من قبوله. ولو هلك المتاع في يد الوسطة من غير تفريط منه فيه كان من مال التاجر، ولم يكن على الوسطة فيه ضمان. فإن قبض الوسطة من التاجر المتاع - على ما وصفناه - لم يجز أن يبيعه مربحة، ولا يذكر الفضل على القيمة في الشراء. _____ (1) في ألف: " اختلفت ". (2) في ألف، د، ز: " و ". (3) في ز: " بدراهم معلومة ". (4) في ب، ج، هـ: " فهو ". _____